ملاحظات على هامش الخطة الاقتصادية الاردنية :

الازمة الاقتصادية التي يعاني منها النظام ، تتفاقم رغم عودة المساعدات العربية ، ورغم زيادة الامبريالية الاميركية لمساعداتها ..

المخططات الاقتصادية تتسم بمحدوديتها وطابعها الامبريالي - الرجعي

يعيش النظام الرجعي الاردني ضائقة اقتصادية كبيرة تكاد تخنقه ، رغم استعادته للمعونة العربية مؤخرا ، ورغم زيادة الامبريالية الاميركية وحلفائها الغربيين للمساعدات الاقتصادية التي تقدمها له . وتعود هذه الازمة في اسبابها الحقيقية الى طبيعة تكوين النظام الرجعي الاردني ، والى طبيعة ارتباطاته بعجلة الاستعمار القديم سابقا والاستعمار الحديث لاحقا ، وارتهان النظام بالمخططات السياسية والاقتصادية للامبريالية العالمية عموما والاميركية خصوصا في المنطقة العربية .

لذلك ، فان الاقتصاد الاردني ، يستند في تطوره الى المساعدات التي تقدمها الامبريالية ، وهذا ما يجعل منه اقتصادا تابعا غير متوازن ، اقتصاد طفيلي يعتمد على مدى الانفاق الحكومي الاستهلاكي الذي يعتمد في مصادر تحويله بشكل اساسي على المصادر الخارجية كما يبدو ذلك واضحا من خلال استعراض موازنات الاردن منذ الخمسينات وحتى يومنا هذا .

نتيجة للاستياء العميق الذي يعم البلاد ، والذي اخذ يعبر عن نفسه من خلال التململ الجماهيري ، بسبب تفاقم الازمة الاقتصادية ، يحاول النظام تخفيف حدة الازمة المتصاعدة من خلال لجان التخطيط الاقتصادي والانمائي التي تعمل على ترميم البنيان الاقتصادي في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات العامة .

ولا شك ان الاجراءات الاقتصادية والاصلاحات المخلفة التي اعلن النظام الرجعي الاردني انه عازم على تنفيذها ، لن تستطيع ان تفعل شيئا ولن تستطيع انقاذ النظام الرجعي من ازمته الخانقة ، بسبب محدودية هذه المشاريع وطابعها ، وبسبب سياسات النظام اللاوطنية والمعادية للديمقراطية .

ان محاولات النظام ايهام الجماهير بان الازمة في طريق الحل ، وان النمو الاقتصادي سيتضاعف ، ويخلق نوعا من التوازن ، ليست سوى محاولات تستهدف خداع الجماهير . فلكون النظام الرجعي الاردني نظاما عميلا ومرتبطا ، فان النمو مهما كان حجمه ، لا يمكن ان يصل الى مستوى سد الحاجات المحلية زراعيا وصناعيا ، لان ذلك لا ينسجم ومصالح الامبريالية ومخططاتها ، في ابقاء الاردن سوقا لبضائعها ومنتجاتها .

ان النظام الرجعي الاردني الذي يحمي المصالح الامبريالية ومصالح الطبقات الرجعية المحلية المستغلة والمحتكرة ، لا يستطيع ان يتبنى مشاريع اقتصادية انمائية تحقق المصالح الحقيقية لعموم الجماهير ، ولن يستطيع ازالة العقبات التي تبرز امام مشاريع التنمية .

وعلى ضوء فهم هذه المسالة الاساسية ، يمكن ادراك طبيعة الجهود المحدودة التي يحاول النظام الرجعي بذلها من اجل القيام ببعض المشاريع الانمائية ، ومن اجل اقامة علاقات رأسمالية .

المبادىء الاقتصادية الجديدة

يقوم مخططو الاقتصاد الاردني ، بالاعتماد على الاسس التالية ، التي تحكم خطط التنمية الثلاثية ، والتي ستحكم الخطة الخمسية المقبلة وهي :

١ — بناء الاقتصاد الاردني ضمن الاطارات التالية :

ا — القطاع الحكومي

د — القطاع المختلط — شركات يساهم فيها القطاع الخاص والقطاع الحكومي .

هـ — القطاع الخاص

ر — القطاع التعاوني

٢ — الاقتصاد الوطني بمجموعه وحدة متكاملة يتم تطويره وتنميته وفق خطة شاملة وبرامج طويلة وقصيرة الامد .

٣ — توازن الاقتصاد الوطني ووحدته وانفتاحه ومرونته ، يتطلب ايجاد اقنية دائمة تصل بين مختلف قطاعاته ، كوسيلة لتحريك وحدات اقتصادية من قطاع الى اخر ، في ضوء التجربة العملية ، وهذه المهمة تمارسها الدولة . وهذا ما يسمى « بسياسة الاقنية المفتوحة » .

٤ — وحدة الاقتصاد الوطني تتطلب المركزية في التخطيط والبرمجة .

٥ — وحدة الاقتصاد الوطني تتطلب اللامركزية في الادارة والتشغيل .

٦ — المصلحة الاقتصادية الوطنية تحدد الاولويات في التعامل مع الدول الاجنبية بغض النظر عن نظمها الاجتماعية.

ويلاحظ ان هذه الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد الاردني ، وفق المبادىء الجديدة ، انما هي نتاج فكر البرجوازية الحاكمة ، والتي برزت بشكل اساسي بعد مذبحة ايلول عام ١٩٧٠ م ، وهي تنسجم تمام الانسجام مع مصالحها واهدافها ، ومصالح واهداف الفئات الاخرى المشتركة معها في استغلال الجماهير ، ونهب ثرواتها .

والى جانب ذلك ، فان المبادىء الجديدة ، انما هي تعبير عن اتجاه النظام الرجعي الى بناء النظام الرأسمالي ، ولكن على نطاق محدود ، وفي اطار التبعية للامبريالية . وهو بطبيعة الحال ، لن تستطيع الغاء تخلف البلاد ، بل على العكس سيزيد من حدة تفاقم الازمة الناتجة عن الاستغلال الرأسمالي .

ولا شك ان اية دراسة لمشروع الخطة الثلاثية ، ستؤدي الى توضيح ثلاثة حقائق هي :

١ — استثمارات القطاع الخاص تبلغ نسبة ٤٤٪ ، وهي مخصصة لاغراض ومرافق غير منتجة كالاسكان والابنية الحكومية والنقل .

٢ — الاستثمارات الخاصة بقطاعات الصناعة والزراعة والري ، وهي المجالات الاساسية الحيوية بالنسبة للاقتصاد الاردني ، لا تزيد عن « ٥٣ » مليون دينار ، وهي نسبة قليلة الى حجم تكاليف تنفيذ الخطة الثلاثية التي تهلل لها السلطة الرجعية وتكبر بمناسبة وبدون مناسبة .

٣ — مشاركة الرأسمال الاجنبي في عدد من المشاريع التي تم البدء بتنفيذها ، ومن هذه المشاريع :

أ — مشروع الشركة العامة للتصدير برأسمال مليون دينار .

ب — مشروع انشاء مصنع الخزف ، ورأسمال هذا المشروع ٢،٤ مليون دينار ، وقعت اتفاقية بتاريخ ١٩٧٣/٩/٨ بين مصانع الخزف الاردنيه وبين الشركة الالمانية جروب .

د — وقعت سلطة المصادر الطبيعية اتفاقية مع مؤسسة BRGM الفرنسية للتنقيب عن النحاس واستخراجه لمدة ٣٥ عاما ضمن مساحة تصل الى ٦٠ كيلومتر مربع .

هـ — مشروع صناعة الاسمدة الفوسفاتية ، وقعت اتفاقية بين الاردن وبين شركة رون برجيل الفرنسية وشركة فوسفوريك راس الاميركية بتاريخ ٧٣/٧/٧ للمشاركة في بناء مصنع كبير لانتاج حامض الفوسفوريك وغيره من المركبات الكيماوية .

و — توقيع اتفاقية التنقيب عن البترول بين الاردن وبين شركه فيلون الاميركية خلال ثلاثون عاما شملت مناطق الاغوار الشرقية والمرتفعات الشمالية في مساحة تصل ٨٤٠٠ كيلومتر مربع .

كما شارك الراسمال الياباني والصين « تايوان » ايضا في عدد من المشاريع الصناعية والزراعية . اما مجمل المشاريع التي من المفروض ان تنجز خلال فترة تنفيذها ضمن خطة التنمية الثلاثية فهي :

١ — انشاء شركة عامة للتعدين وانتاج الفوسفات والصلصال والفلسبار والرمل والتربولي براسمال مقداره ٢٥٠ الف دينار ، يشارك فيها راسمال اجنبي .

٢ — مشروع النحاس والمنغنيز في وادي فينان براسمال ١،٤ مليون دينار .

٣ — دراسة استغلال الملح وتصنيع البوتاس الصوديوم في منطقتي الازرق والقطرانة يكلف ١٠٠ دينار يمول من مساعدات الخارجية .

٤ — مشروع انشاء مصنع الخزف الصيني يساهم فيها الراسمال الاجنبي والقروض الخارجية بمبلغ ٧٥٠ الف دينار .

٥ — مشروع صناعة الواح الزجاج في منطقتي راس النقب والعقبة يكلف ٥،٤ مليون دينار .

٦ — انشاء مصنع حامض الفوسفوريك بسيكلف ٣ ملايين دينار .

٧ — مشروع تطوير وتحديث مصنع الزرقاء ويكلف ٢٨٠ الف دينار .

٨ — مشروع مصنع البوتاس في منطقة البحر الميت وتقدر مجمل التكاليف بحوالي ٢٩،١ مليون دينار يساهم فيها الراسمال الاجنبي بـ ٧،١ مليون دينار .

٩ — انشاء مصنع للاسمدة الكيماوية في منطقتي رأس نواحي العقبة ، سيكلف ٦٠ مليون دينار .

هذا هو جدير بالذكر ، ان الصناعات الاستهلاكية تشكل النسبة العظمى من الصناعات المحلية . فباستثناء المؤسسات الصناعية المتوسطة كالفوسفات والاسمنت ومصفاة البترول ، فان بقية المؤسسات الصناعية مركزة في قطاع الصناعات الخفيفة كالاغذية والنسيج . كما ان المشاريع الجديدة لن تؤدي الى اقامة اقتصاد صناعي وطني قوي ، والى سد حاجات البلاد .

اما في مجال الزراعة ، رغم ان الاردن بلد زراعي ، الا انه لا يزال يستورد الحبوب واللحوم والبيض وبعض الفواكه . والتصدير لا يزال مقتصرا على بعض المنتوجات الزراعية من الخضراوات . حيث يستورد الاردن من السلع الزراعية والغذائية بما قيمته (١٩،٥) مليون دينار في حين يصدر من السلع الزراعية بما قيمته ٥،٢ مليون دينار . وهذا يعني ان العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية والغذائية يبلغ حوالي (١٤،٣) مليون دينار في السنة .

الجماهير الاردنية تدرك الحقيقة وترفض الواقع القائم

ان الشعب الاردني الذي عبر عن رفضه للاحتكارات الاجنبية والمحلية واستغلالها للموارد الطبيعية الاقتصادية الاردنية ، والذي سعى ، ولا يزال يسعى الى تصنيع البلاد ، وبناء اقتصادها على اسس علمية متينة وثابتة ، سوف يقاوم المحاولات التضليلية التي يقوم بها النظام الرجعي ، ويقاوم اتجاهاته الاقتصادية الجديدة .

فالجماهير الاردنية تدرك اليوم ، ان الاجراءات التي يتخذها النظام ، تحت شعارات النهوض بالاقتصاد الوطني ، في ميادين الصناعة والزراعة وغيرها ، عبر المشاريع التي يقوم بتنفيذها ، والمشاريع التي يخطط لتنفيذها ، ليست سوى اجراءات ذات طابع محدود ، وغير وطني . فالنظام الرجعي الاردني يسير في سياسة استثمارية ، منسجمة وطبيعة تبعيته للامبريالية ، فهي تقوم على اساس التغلغل الامبريالي في كل المجالات الاقتصادية في البلاد ، وعلى اساس تقوية القطاع الخاص في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة ، وعلى اساس حماية الرساميل الكبيرة الاجنبية والمحلية من خلال القوانين التي سنها النظام ومن خلاله تقوية نظامه البوليسي الارهابي الفاشي .

والى جانب ذلك ، فان النظام الرجعي الاردني يخطط لدمج الراسمال المحلي الاردني بالراسمال الاجنبي المستثمر في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والمالية تدريجيا ، حيث سيمكن بهذه الواقعة الاحتكارات الامبريالية من العمل في مختلف مجالات الاقتصاد الاردني ، وسيمكنها من تحقيق الارباح الكبيرة المتزايدة . فهو يربط يوما بعد يوم ، واكثر فاكثر الراسمال المحلي بالراسمال الاجنبي ، مما سيؤدي الى زيادة ارتباط اقتصاديات البلاد بعجلة الامبريالية العالمية ، وتبعيتها الاقتصادية .

ولا شك انه سيترتب على ذلك زيادة مسؤولية الامبريالية تجاه حماية النظام وسياساته غير الوطنية ، من اية انتفاضة جماهيرية تستهدف اسقاطه ، لاقامة الحكم الوطني الديمقراطي ، الذي يستطيع ان يضمن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني سياسيا واقتصاديا .

وهكذا يبدو واضحا تماما الان ، ان النظام الذي يدعي العمل على حد الازمة الاقتصادية الخانقة ، ويدعي العمل على تطوير اقتصاديات البلاد ، لا يهدف سوى الى اعطاء حرية اكثر لمجالات استغلال الامبريالية ونهبها لثروات البلاد ، وزيادة سيطرتها ونفوذها سياسيا واقتصاديا .

موجات الهجرة تتصاعد

ان ابرز الدلائل على فشل سياسة النظام الاقتصادية ، وعلى تفاقم ازمة البطالة وغلاء المعيشة ، هي موجات الهجرة الى الخارج بسبب الفقر والضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الاردني. ولا شك ان هذه الظاهرة ستتفاقم وتتصاعد ما دام النظام الرجعي الاردني قائما . فعدم قدرة النظام الرجعي الاردني ، على ايجاد عمل لابناء الشعب العاطلين ، سيؤدي الى مزيد من الهجرة .

ومما يزيد من خطورة الامر ، ان النظام الرجعي يقوم بتسهيل امر الهجرة والسفر الى الخارج ، في محاولة منه لتقليل عدد العاطلين عن العمل ، وللتخفيف من حدة الضغط الذي يواجهه في الداخل. فالهجرة ورقة رابحة يستغلها النظام الرجعي لدرء الخطر الداهم الذي يقترب منه . فهجرة الشباب الوطني ، يترتب عليها تجريد الحركة الوطنية الاردنية من جزء من اداتها الثورية التي ترفض الواقع الرجعي القائم وتعمل على تغييره .

والى جانب ذلك ، فان الهجرة التي تتم حاليا ، تقتصر في معظمها على الفنيين المهرة وعلى المثقفين والاختصاصيين ، الذين يعتمد عليهم في بناء المجتمع الاردني وبناء اقتصاده ومستقبله .

وتترافق ظاهرة الهجرة الى الخارج ، مع هجرة داخلية لا تقل خطرا عنها . حيث تنقل اعداد لا باس بها من الريف الى المدن ، مما يؤدي الى فقر في الايدي العاملة اللازمة لتطوير الريف، والى بطالة مزمنة في المدن ، لن تستطيع حلها المشاريع الجاري تنفيذها . وسيترتب على زيادة البطالة انخفاض في مستوى الاجور ومستوى المعيشة .

امام هذه الصورة ، فان الحركة الوطنية الاردنية ، مطالبة بتشديد نضالاتها وتحركاتها السياسية المكثفة ، لتعبئة الجماهير وحشدها في جبهة وطنية تقدمية ، تلتقي حول برنامج الحد الادنى ، لاسقاط النظام ، واقامة الحكم الوطني الديمقراطي ، الذي يستطيع بناء الاقتصاد الوطني على اساس موجه ومبرمج يستطيع ان يستوعب كل الطاقات ، ويؤمن العمل للجميع ، من خلال تصنيع البلاد ، وتحديث الزراعة ومكننتها ، ومن خلال اقامة جمعيات تعاونية ، ووضع برامج زراعية انمائية ترفع من مستوى الانتاج وقيمته ، تماما كما في البلدان الاشتراكية ، حيث لا ازمات اقتصادية، ولا بطالة ، ولا اضطهاد ولا بؤس وفقر .